(**دافار** ، ٢١/١٠/١٩٨٦).

حكومة شامير: خطوط حمراء

بانتهاء الازمة الاخيرة الى ما انتهت اليه من اتفاق اتاح لاسحق شامير تشكيل حكومته والفوز بثقة الكنيست، عاد السؤال الذي رافق تشكيل تلك الحكومة برئاسة بيرس، ليطرح من جديد. هل يمكن لحكومة شامير ان تبقى في الحكم حتى انتهاء مدة ولايتها (٢٥ شهراً) الكاملة؟ والى جانب السؤال، عادت المطالبة بحل الحكومة وتقديم موعد الانتخابات من جانب البعض والتحذير من ذلك من جانب البعض، الآخر.

صحيفة دافار ، الناطقة باسم حزب العمل، اكدت، في افتتاحيتها، في اعقاب فوز حكومة شامير بثقة الكنيست، ان التأخير لبضعة أيام، في مثول حكومة المناوبة امام الكنيست، وما رافق ذلك من مشاحنات خلال ايام الازمة «ليس، بالضرورة، مؤشراً الى الآتي. فاولئك الذين اعتقدوا بأن حكومة الائتلاف الواسع لن تصل الى موعد المناوبة، لم تتحقق آمالهم... وعلى غرارهم، ايضاً، ستتبدد آمال اولئك الذين يعتقدون بأنه لن تواصل البقاء حتى نهاية ولاية الكنيست بقيادة اسحق شامير. ففي اي من المعسكرين ليس هناك توق الى صناديق الاقتراع، ولذا فان احتمال اجراء الانتخابات [العامة] في موعدها كبير جداً» (**المصدر نفسه**).

وخلص الى الاستنتاج عينه معلق سياسي آخر، فدعا الى عدم تعليق الآمال على ان شمعون بيرس «سيبذل كل ما هو مستطاع لتمزيق الحكومة ونسفها وتقصير أيامها في الحكم وايام رئيسها» (ليفي موراف، **عل همشمار** ، ٢٢/١٠/١٩٨٦). «فبيرس ليس اليوم، ولن يكون في المستقبل، في وضع يتيح له حل الحكومة وتقديم موعد الانتخابات. فلا وجود اليوم، وحسب اعتقادي، لا وجود، ايضاً، حتى نهاية ولاية الكنيست الحالي، لاغلبية من ٦١ صوتاً لحل الكنيست وتقديم موعد الانتخابات» (**المصدر نفسه**).

ويذهب بعض المعلقين الى التحذير من الاقدام على خطوات، من جانب احد الحزبين الكبيرين، تؤدي الى حل الحكومة. «فمع ان استطلاعات الرأي العام تشير الى تفوق المعراخ على الليكود في حال اجراء انتخابات جديدة، الا ان تلك الاستطلاعات تشير، في الوقت ذاته، الى ان معظم الجمهور راضٍ عن الائتلاف بين الحزبين الكبيرين» (فولص، **هآرتس** ، ١٧/١٠/١٩٨٦). وبالتالي، فالاستنتاج الذي يفرض نفسه، هو «ان جمهور الناخبين قد يعاقب الحزب الذي يحاول التشويش على هذا الوضع المثالي القومي، الحقيقي او المصطنع. فالمعراخ قد يخسر تفوقه الذي يتمتع به الآن، والليكود قد يعزز مكانته من جديد، والكنيست الثاني عشر قد يبدو شبيها بالحالي، شبه نقطة ماء بأخرى» (**المصدر نفسه**).

لكن هناك من يرى ان هذه التوقعات ستتبدد «كلما كانت الانتخابات ابكر» (حنه زيمر، **دافار** ، ١٢/١٠/١٩٨٦). وحسب رأي هؤلاء، «فالعد العكسي لاجراء الانتخابات [وكذلك] معركة الانتخابات، سيبدآن، في احسن الاحوال، بعد سنة من الآن، حتى لو لم تنشب اية ازمة وزارية تؤدي الى استقالة الحكومة وحل الكنيست. فالانغام الاولى للانتخابات ستحوم في عقول الناس قبل ذلك ـ منذ الغد وبعد الغد. ولماذا لا تبدأ اليوم» (**المصدر نفسه**).

اما بيرس نفسه، فيبدو اكثر حذراً في اشارته الى هذا الاحتمال (نسف الحكومة وتقديم موعد الانتخابات). فمن خلال ادراكه لوجوب وجود ذريعة تلقى التفهم لدى جمهور الناخبين، للاقدام على نسف الحكومة وتقديم موعد الانتخابات، يتحدث بيرس عن خطوط حمراء بهذا الشأن، منها اقدام اسرائيل على وقف مسار السلام، واستئناف الليكود لسياسته الاقتصادية بـ «السخاء على الشعب»، واستئناف عملية التضخم، ومحاولة الليكود فرض الديماغوجية على الاجواء العامة في الدولة (**هآرتس** ، ٢/١٠/١٩٨٦). وفي مناسبة اخرى، يقول بيرس: «سنخرج من الحكومة، فقط